

ح
القول
ح
القول
ح
القول

على الشيء من غير ان يكون ماخذ الاشتقاق وصفه قائما به **الزبي** بوجه
انه متبوع فيام الحوادث ثمانية نفي المبرم ٢ انه وصفه انه في كلامه **الزبي**
بانه الحاق فلو لم يكن في الخبر الحاقا لزم الكذب او العود الى الحاق
فيما استقبل او العاد على الحاق من غير ان يكون الحاقا لولا ان
الحاق عليه معنى العكس على الحاق لاقا فكل ما يقدر هو عليه من الاعراض
٣ انه لو كان حادثا فاما ان يكون اخر فيلزم التسلسل او محال وتبني من استحالة
تكون العالم مع انه مشاهد ولما بد منه ويستغنى الحوادث عن الحوادث والاش
وفيه تظليل الصانع لوجود الحوادث اما في ذلك انه فيصير محال للحوادث وان
كل ذهب اليه اليه الحاق من ان يكون كل جسم قائم به فلو كان جسم خالصا
وماكوا النفس ولا خفا في استعماله ومبني هذه القول على ان الماكوا صفة
حقيقية كالعلم والقدرة والتحقق من الله من الاضافات والاعتناء
الاعتناء مثل كون الصانع تعالى وتقدس قبل كل شيء ومعه وبعده ومنكورا
بالسنة ومعبودا والناو محميا ومحيا ونحو ذلك والحاصل في الزبي هو بسا
التخليق والربوب والامانة والاحياء وغير ذلك ولا دليل على كون صفة
سواء الصانع والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها الى وجود الماكوا
وعده على السواء لكن مع انضمام الارادة تخصص احد الجانبين ولما استدل
القائلون بحدوث الثابون بانه لا يتصور بدون الماكوا كالضرب والاصوب
فلو كان قدما لزم قدم الماكوايات وما يحال الشارح الى الجواب بقوله **وهو**
اي الماكوايات كونه العالم لكل جزء من اجزاءه لا في الزبي بل **اوقت بوجه**
على حسب علمه والارادة الماكوايات انما لا وابدان الماكوايات حادثة لحدوث
المعلق كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات الغيبية التي لا يلزم من وقوعها

قدم

قدم متعلقانها لكون لعلقاتها حادثه وهذا محتوم ما يقال ان وجود العالم
ان لم يتعلق بحد استنقالي لوصفه من صفاته لزم تعطيل الصانع واستغناء الحوادث
غيره لوجوده ومحال وان تغلق فاما ان يستلزم ذلك قدم ما يتعلق بوجوده به
فيلزم قدم العالم وهو باطل اوله فيمكن التاكيد ايضا في تمامه حدوث الماكوا
المتعلق به وما يقال من ان القول بتعلق وجود الماكوا بالاكواين قول مجرد عن اد
القديم ما لا يتعلق بوجوده بالغير والحوادث بما يتعلق به فغيره لظن ان هذا معنى
القديم والحوادث بالماضي على ما يقول به الفلاسفة واما عند المتكلمين بالحوادث
ما لوجوده به بالية اي يكون مسبوقا بالعدم والقديم بخلافه ومحذور تغلق بوجوده
بالغير لا يستلزم الحدوث هذا المعنى لحوادثه ان يكون محتاجا الى الوجود اذ
عنده امتيانه وانه كاذبه له الفلاسفة فيما ادعوا قدمه من الممكنات كالممكن
متكلمين اذا ابتدأوا العالم من الصانع بالاختيار دون الجواب بل لانه لا يتوقف
على حدوث العالم كان القول بتعلق وجوده بتاكواين الله تعالى قوله لا يخلو
ومها هنا يقال ان التخصيص على كل وجه من اجزاء العالم الشارح الى الرد على من يزعم
قدم بعض الاجزاء كالتحويلى والافهم انما يقولون قدمه بما معناه عدم الشبهه
بالعدم لانعدام كونه بالغير والحاصل اننا لو سلم انه لا يتصور الماكواين دون
وجود الماكوا وان زمانه معه وتلك الضرب مع المضروب فان الضرب
صفه ايضا لا يتصور دون المضاربين اعني المضارب والمضروب والتاكواين
صفه حقيقية وهو مبدأ الاضافه اليه اجزاء الموجود من عدم الى الوجود لا غيرها
حتى لو كانت غيرها على ما وقع في عبارة المشايخ لكان القول بتعلقها ببدء الماكواين
مكابرة وانكار الضرب في فلا يدفع بما يقال من ان الضرب عرض مستحيل البقا
فلا بد لتعلقه بالمفعول وصول الالم اليه من وجود المفعول معه ادلوا بانه لا تقدم

من الجواب